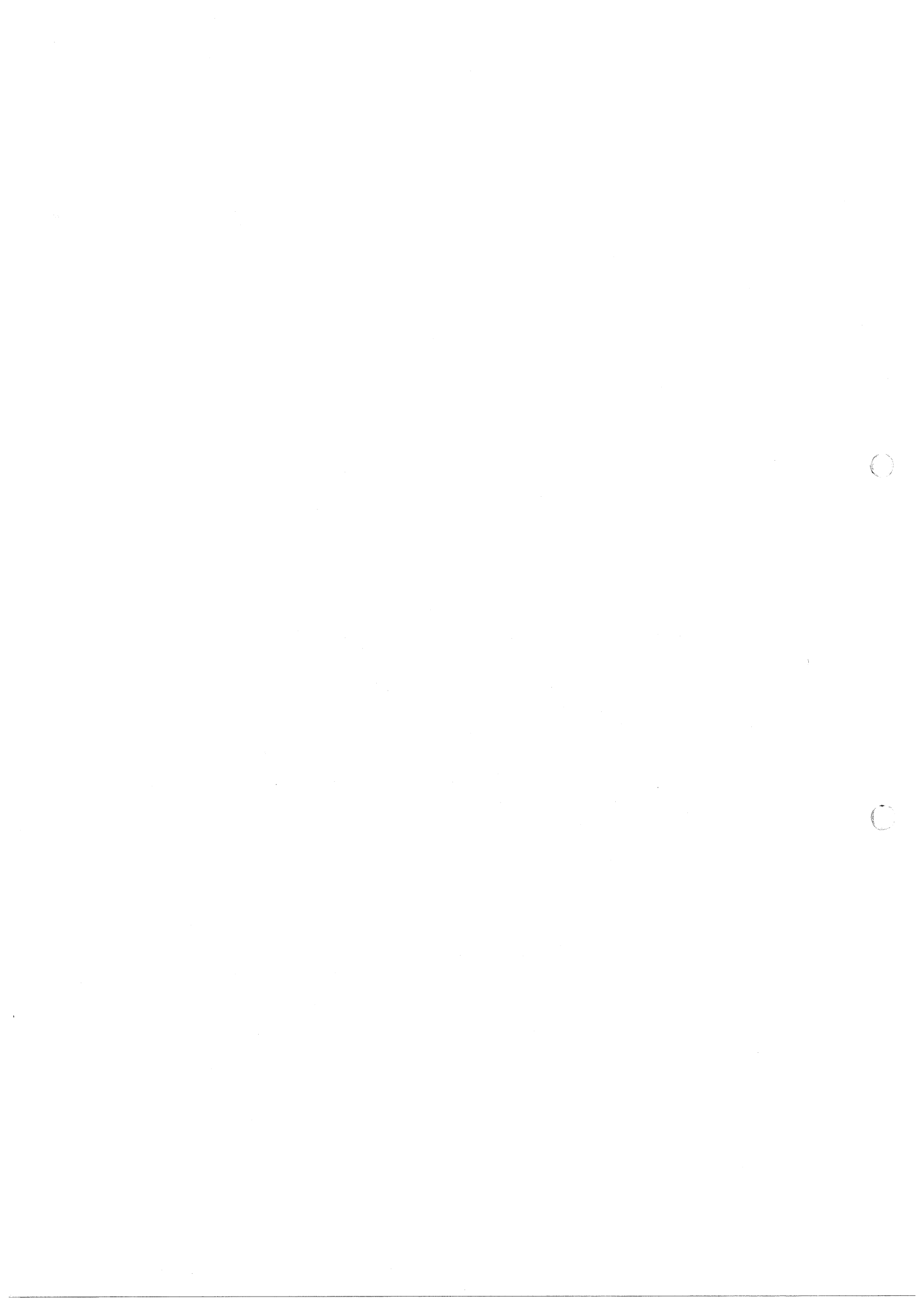


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير  
الداخلية ، والمقدم من سعادة العضو  
عبدالحسن إبراهيم بوحسين بشأن خطة وزارة  
الداخلية والمجلس الأعلى للمرور لمعالجة  
الاختناقات المرورية ، وما تسببه زيادة أعداد  
المركبات من تلوث ، ورد سعادة الوزير عليه



## جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب السعادة وزير الداخلية ، والمقدم من سعادة العضو عبدالحسن إبراهيم  
بوحسين بشأن خطة وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للمرور لمعالجة الاختناقات المرورية ،  
وما تسببه زيادة أعداد المركبات من تلوث

التاريخ	الموضوع
٢٠٠٥/١٠/٢٢	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٥/١٠/٢٥	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٥/١١/١٩	رد الوزير المختص والموجه إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٥/١١/٢٠	رسالة وزير شئون مجلسي الشورى والنواب المرفق بها الرد والموجهة إلى رئيس المجلس



ABDUL HASAN EBRAHIM BU HUSSAIN

بسم الله الرحمن الرحيم

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ : 2005 / 10 / 7 م

**صاحب السعادة الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة الموقر  
وزير الداخلية**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...**

يسعدني أن أتقدم لسعادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تبذلونه من جهود خيرة للارتقاء بنظام المرور في مملكة البحرين ليكون مرآة حضارية لما تشهده البلاد من نهضة شاملة وعلى جميع الأصعدة .

سعادة الوزير ، تشهد شوارع المملكة ازدهامات مرورية غير مألوفة نتيجة للتطورات والمستجدات المتنوعة التي تمر المملكة بها كارتفاع المستوى المعيشي الذي يتيح للفرد اقتناء وسائل النقل وغيرها من مستلزمات الحياة . وهذا يعكس النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده البلاد .

وكما تعلمون سعادتكم فإن الاستمرار النمو المضطرد على الشوارع لا بد أن يواكبه نمو مواز لأنظمة وطرق إدارة المرور ولحجم الشوارع التي بإمكانها استيعاب هذا النمو الكبير .

عبدالحسن  
ابراهيم  
بوحسين

ABDUL HASAN EBRAHIM BU HUSSAIN

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

وحيث أن الازدحام والتلوث يتقاطعان مع أهداف التنمية السليمة  
المنشودة ، فإن العمل على أحداث توازن بين عناصر التنمية المختلفة لابد أن  
يشكل أولوية في خطط وبرامج وزارتك الموقرة .

من هذا المنطلق ساكون شاكراً لو تكرمتم بالإفادة عن خطة وزارة  
الداخلية والمجلس الأعلى للمرور لمعالجة الاختناقات المرورية وما تسببه  
زيادة أعداد المركبات من تلوث ناتج عن انبعاثات الملوثات الضارة بصحة  
الإنسان ، وكذلك عن مدى تناسق هذه الخطة مع خطط الجهات الحكومية  
الأخرى ذات العلاقة .

**وتفضلوا سعاتكم بقبول خالص الشكر والاحترام ، ، ،**

المخلص  
عبدالحسن

**عبدالحسن إبراهيم بوحسين**  
**عضو مجلس الشورى**



إجابة وزارة الداخلية  
على السؤال المقدم من  
سعادة عضو مجلس الشورى (عبدالحسن إبراهيم بوحسين)  
بشأن خطة وزارة الداخلية ومجلس المرور  
لمعالجة الاختناقات المرورية وزيادة أعداد المركبات

تتوجه وزارة الداخلية بالشكر لسعادة عضو مجلس الشورى (عبدالحسن إبراهيم بوحسين) مقدم السؤال نظراً لأهميته لما تشكله الإزدحامات المرورية من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، فضلاً عما يترتب على زيادة أعداد المركبات وما يصاحبها من إنبعاثات وملوثات يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على صحة المواطن والمقيم وقد تشكل خطورة على البيئة وكافة مقومات الحياة، ولا شك أن المعيار الأساسي لقياس تقدم الدول وإزدهارها يرتكز في المقام الأول على مدى صون كافة المقومات ذات الصلة بصحة المواطن وحماية البيئة.

تُعتبر الوزارة إلى أن كافة الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية بالملكة وإدراكاً منها لأهمية الحفاظ على البيئة لإرتباطها الوثيق بصحة المواطنين، قامت بوضع الخطط اللازمة التي تكفل المحافظة على البيئة وتنفيذها على كافة المحاور والأصعدة، ومن بين تلك المحاور مشكلة الاختناقات المرورية وما تسببه زيادة أعداد المركبات من تلوث ناتج عن إنبعاثات الملوثات الضارة.

وسوف نتناول في رثنا بيان الأسباب المؤدية لزيادة عدد المركبات وخطة الوزارة بشأنها، وكيفية التنسيق بين وزارة الداخلية والجهات المعنية ذات الاختصاص للحد من الاختناقات المرورية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأسباب المؤدية إلى زيادة أعداد المركبات وخطة الوزارة بشأنها

توضح وزارة الداخلية أن هناك إزدياد في أعداد المركبات المرخصة، وفقاً للسجلات الرسمية بالإدارة العامة للمرور فإن عدد المركبات المسجلة خلال عام

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



مملكة البحرين  
وزارة الداخلية  
مكتب الوزير

٢٠٠٠ بلغ حوالي ٢١٦١٣٩ مركبة وقد ارتفع عدد المركبات خلال عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٢٩٥٤٨٤ مركبة بنسبة زيادة تبلغ ٣٦.٤%، وترجع اسباب الزيادة إلى ما يلي :

- التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى نمو مطرد في نسبة ملكية السيارات الخاصة ، و ملكية الأسرة لأكثر من مركبة.
- تخفيض للتعرفة الجمركية في عام ٢٠٠٠ إلى ٥% من قيمة المركبة وفقاً لسعر المصنع.
- عدم وجود وسائل نقل فعالة مما نتج عنه اعتماد السكان على المركبات الخاصة في تنقلاتهم .
- عدم تحديد العمر الافتراضي للسيارات سواء الموجودة في البلاد أو الواردة .

- قامت وزارة الداخلية بوضع خطة تركز على الجانبين التشريعي والتنفيذي فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة للحد من ظاهرة إزدياد أعداد المركبات وذلك على النحو التالي :

**١. الجانب التشريعي والتنفيذي**

- من حيث الجانب التشريعي فإنه إبركاً من وزارة الداخلية بأهمية مواكبة التشريعات ذات الصلة بأعمالها - ومن بينها قانون المرور - لكافة المستجدات والتطورات لا سيما في حالة ما إذا كشف للتطبيق العملي عن وجود قصور في التنظيم القانوني الذي ينظم حالات معينة ، ومن بين التشريعات التي إنتهت منها الوزارة مشروع قانون جديد للمرور روعي فيه تلافى أوجه القصور التشريعي في القانون الحالي ووضع لتنظيم القانوني لمعالجة كافة المستجدات التي لا يمكن معالجتها وفقاً للقانون الحالي ومن بين ذلك ظاهرة إزدياد أعداد المركبات ، إلا أننا نوضح أن أي تشريع لا يمكن بأي حال أن يتعارض مع الدستور وذلك فيما يتعلق بحق الملكية الخاصة ، ومن ثم فإنه لا يمكن تشريعاً وضع قيود على عدد المركبات التي يمتلكها المواطن إلا أنه يمكن أن يشمل التشريع تنظيمياً يحدد العمر الافتراضي للمركبة وهو ما لا يتعارض مع حق الملكية ، وعلى ذلك فقد تضمن المشروع الجديد الذي أعدته الوزارة مادة قانونية

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



**مملكة البحرين**  
**وزارة الداخلية**  
**مكتب الوزير**

تخول وزير الداخلية بتحديد عمر افتراضي للمركبات بكافة أنواعها بحيث لا يجوز الترخيص لأي مركبة عقب تجاوز تلك المدة ، ولا شك أن ذلك التعديل سوف يسهم بشكل واضح في الحد من ظاهرة إزدياد عدد المركبات التي تجاوز عمرها الافتراضي حداً معيناً والتي تعد من أهم مسببات تلوث البيئة لما يصاحب استخدامها لإبعثات ضارة .

- وفيما يتعلق بالجانب التنفيذي فإنه يوجد بقسم الفحص الفني بالإدارة العامة للمرور كافة الأجهزة اللازمة والمهندسين والخبراء المؤهلين لإجراء الفحص على المركبات بكافة أنواعها ، ولا يمكن بأي حال تجديد الترخيص في حالة عدم صلاحية المركبة فنياً من كافة الوجوه ومن بينها حالة المحرك وما ينتج عنه من إبعثات ضارة وذلك على النحو الوارد بالمادة ( ٣/١١ ) من قانون المرور ، فضلاً عن ذلك فإن الإدارة العامة للمرور تقوم بحملات مستمرة في الطرق العامة لضبط المركبات التي ينتج عنها أي إبعثات ضارة أو مخالفة لشروط الأمن والمتانة ويجري فحصها وفقاً للمادة ( ١٢ ) من قانون المرور ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين .

**٢. التنسيق مع الجهات المعنية بشأن إزدياد أعداد المركبات**

- يتم التنسيق حالياً مع وزارة التجارة والصناعة إذ أنها وفقاً للمرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٥ في شأن المواصفات والمقاييس وتعديلاته هي الجهة المختصة لإصدار القرارات التي تنظم الاستيراد ومن بين ذلك المركبات ، ويتمثل ذلك التنسيق في دراسة إصدار قرار وزاري ينظم استيراد المركبات بحيث لا يسمح باستيراد المركبات التي مضى على صنعها خمس سنوات مع وضع الضوابط التي تكفل تنفيذ القرار .

- وجدير بالذكر أن مشروع قانون المرور الجديد الذي أعدته وزارة الداخلية قد تضمن مادة لناطت بوزير الصناعة والتجارة إصدار قرار وزاري يحدد الشروط والضوابط اللازمة لاستيراد المركبات المستعملة من الخارج بالاتفاق مع وزير الداخلية وهو ما يعد تأكيداً لما ورد بقانون المواصفات والمقاييس المشار إليه آنفاً ، الأمر الذي سيسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة إزدياد





عدد المركبات غير الصالحة لتجاوزها العمر الافتراضي ، علماً بأن دولتي قطر  
والكويت قامتا بإصدار قرار وزارتي في هذا الشأن .

**تقييم خطة الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية بشأن الحد من الاختناقات  
المرورية**

**١. التنسيق مع وزارة المواصلات**

تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة المواصلات لوضع التصور بشأن تطوير  
مرفق النقل العام ، وفي هذا الإطار فقد تضمن المشروع الجديد للمرور نصاً يسمح  
بالترخيص للمؤسسات والشركات بتشغيل وسائل النقل العام وفقاً لضوابط يصدرها  
وزير الداخلية وهو الأمر الذي سيحقق لتوازن بين جودة الخدمة وبين مراعاة البعد  
الاجتماعي الأمر الذي سيسهم إلى حد كبير في تقليل أعداد المركبات للجوء  
المواطن إلى استخدام وسائل النقل العام وهو ما سينعكس بالإيجاب في الحد من  
الاختناقات المرورية.

وفي هذا الإطار تم إعداد مرجعية الدراسة وإعداد تقرير عن تأهيل الشركات  
الاستشارية تمهيداً للحصول على موافقة كل من مجلس المناقصات ووزارة المالية  
على طرح الدراسة للمناقصة ودعوة الشركات التي تم تأهيلها ، وتسلمت الوزارة  
مؤخراً خطاباً من وزارة المالية بشأن تأجيل طرح المناقصة حتى يتم إقرار  
الميزانية.

ولا شك أن توفير الميزانية اللازمة لهذه المشاريع الحيوية من شأنه أن يساهم في  
التخلص من الاختناقات المرورية وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية .

**٢. التنسيق مع وزارة الأشغال والإسكان**

تقوم الإدارة العامة للمرور بالتنسيق مع الإدارة العامة للطرق بوزارة الأشغال  
والإسكان لدراسة المشاريع اللازمة لتطوير الطرق بالمملكة ووضع الخطط  
الإستراتيجية العالية والمرحلية لتنفيذها ورفع كفاءة شبكة الطرق من خلال تطبيق  
التكنولوجيا الحديثة وهو ما سيسهم في حل الاختناقات المرورية وذلك على النحو  
التالي :

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



مملكة البحرين  
وزارة الداخلية  
مكتب الوزير

أ. رفع كفاءة شبكة الطرق من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة ( ITS ) :

- وفي هذا الإطار فقد تم إعداد مرجعية دراسة أنظمة النقل الذكية وأخذ موافقة مجلس المناقصات على دعوة الشركات الاستشارية المؤهلة لإجراء الدراسة ، كما تم إرسال خطاب إلى وزارة المالية لأخذ موافقتها على طرح الدراسة للمناقصة وقد تسلمت الوزارة المعنية مؤخراً خطاباً من وزارة المالية يفيد بتأجيل طرح المناقصة حتى يتم إقرار الميزانية.

ب. تطوير شبكة الطرق وتحسين أداء التقاطعات وذلك بالتحسينات الأرضية ( At . GRADE IMPROVEMENT ) وإنشاء الجسور والأنفاق ( IMPROVEMENT GRADE - SEPARATED ) :

ويتم التطوير وفقاً للخطة الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق ، وتتأخذ الخطة يتم وفقاً لجدول زمني تضمن المشاريع الفورية ، والمشاريع المستقبلية التي يجب البدء في تنفيذها بحلول عام ٢٠١١ والمشاريع التي يجب البدء في تنفيذها بحلول عام ٢٠٢١ وذلك على النحو التالي :

**المشاريع الفورية :** وهي المشاريع المطلوب البدء فوراً في إعداد التصاميم الهندسية لها تمهيداً للبدء في تنفيذها وتنقسم إلى :

**التحسينات الأرضية :** وتشمل إزالة بعض الدورات في مدينة المنامة وخارجها وإنشاء إشارات ضوئية هي كالتالي :

- دوار الحكومة	- دوار الهيلتون	- دوار رأس رمان
- دوار الحكومة	- دوار القصر	- دوار سند
- دوار حديقة الأندلس	- دوار غاز البحرين	- دوار السلمانية
- دوار عالي	- دوار إدارة المرور ( دوار عالي )	

كما تشمل التحسينات الأرضية توسعة بعض التقاطعات بإضافة مسارات أرضية لرفع كفاءتها وزيادة الطاقة الاستيعابية لها وهي تقاطعات شارع الفاتح وهي :

- تقاطع الجنير - تقاطع فندق الخليج - تقاطع شارع الشيخ دحيح

**تحسينات بإنشاء جسور وأنفاق :** بينت الدراسة بأن التحسينات الأرضية لن تحل مشكلة الإختناقات المرورية الحالية عند بعض التقاطعات ولا بد من البدء فوراً في إنشاء الجسور العلوية والأنفاق عليها وتشمل هذه التقاطعات :

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



مملكة البحرين  
وزارة الداخلية  
مكتب الوزير

- تقاطع ميناء سلمان ( إنشاء نفق كمرحلة أولى للقادمين من الغرب إلى الشمال ).
- تقاطع خارطة البحرين ( جسور علوية وأنفاق ).
- تقاطع دوار بوابة مدينة عيسى ( جسور علوية وأنفاق ).
- دوار لبا ( جسور علوية وأنفاق ) ، وقد تم إعداد الرسومات والتصاميم الهندسية لمشروع التطوير.

**تطوير شارع الملك فيصل :** ويعتبر مشروع تطوير مشروع شارع الملك فيصل من المشاريع الضخمة والمعقدة إنشائياً فهو يتضمن إنشاء أنفاق على كل التقاطعات الرئيسية الواقعة عليه وتحويل وحماية عدد كبير من أجهزة الخدمات ومنها محطات رئيسية لتوزيع الطاقة الكهربائية وخطوط النقل الرئيسية للمياه والصرف الصحي ، وعليه فقد قامت الوزارة المعنية بإعداد الشروط المرجعية الخاصة بتعيين استشاري لإدارة مشاريع الخدمات التي سيتم تطويرها على شارع الملك فيصل من دوار اللؤلؤة حتى جسر الشيخ عيسى بن سلمان لضمان توفير الخدمات المناسبة للمشاريع التنموية والاستشارية الكبرى في تلك المنطقة ومن بينها مرفأ البحرين المالي وبرج الشيراتون ومجمع سيتي سنتر.

وفي إطار تطوير شارع الملك فيصل فقد تمت مخاطبة سعادة رئيس مجلس المناقصات بخصوص طرح مناقصة تعيين الاستشاري للتسقي وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم ١٨٢٩-٩ بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٥ م. ويلاحظ أن التكلفة التقديرية لإنشاء المشاريع الفورية تبلغ حوالي (٦٤) مليون دينار بحريني ، وقد قامت الوزارة المعنية بطرح مناقصة أعمال الخدمات الاستشارية (تصاميم وإشراف) اللازمة للمشاريع الفورية والتي تبلغ التكلفة التقديرية لها حوالي ٣,٧٨ مليون دينار. وقد تسلمت الوزارة موافقة وزارة المالية على دعوة الشركات الاستشارية التي تم تأهيلها لإتجاز الأعمال الاستشارية لهذه المشاريع ، وتم طرح المناقصة المذكور إلا أن الوزارة المعنية تسلمت طلبات من العديد من الاستشاريين المؤهلين لهذه الأعمال لتمديد فترة تقديم العطاءات من ثلاثة إلى ستة أسابيع وتأجيل موعد تسليمها إلى ٣ مايو ٢٠٠٥ ، وتم مخاطبة الأمين العام لمجلس المناقصات في هذا الخصوص ووافق على ذلك الطلب.

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



مملكة البحرين  
وزارة الداخلية  
مكتب الوزير

**تطوير جسر سترة :** انتهت الوزارة المعنية مؤخراً من الإعداد للبدء في بعض المشاريع وأهما إعادة إنشاء جسر سترة وتوسعة من مسارين لكل اتجاه إلى ثلاث مسارات وكتاف للطريق لكل اتجاه مع إمكانية إضافة مسار رابع لكل اتجاه حسب متطلبات الحركة المرورية.

ويشمل المشروع تطوير تقاطع لم الحصب بإنشاء أنفاق للمرور القادم من الشرق إلى الغرب وبالعكس - تم الانتهاء من إعداد الرسومات التصيلية للمشروع وسيتم طرحه للمناقصة وذلك إثر الحصول على موافقة وزارة المالية - ، كما سيتم إنشاء جسر علوي للمرور القادم من الشرق في اتجاه الجنوب نحو جسر سترة وذلك لحل مشاكل الازدحامات والاختناقات المرورية عليه وذلك حسب توصيات الدراسات المرورية السابقة.

كما أوصت دراسة لتأثيرات المرورية لمجمع سترة التجاري بفتح طريق عند تقاطع الإشارة لضوئية بين شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح وشارع سلمان بن أحمد الفاتح (تقاطع سترة) كمنفذ للمجمع على أن يتم تطوير هذا التقاطع وإنشاء جسور عليه في المستقبل.

تم الانتهاء من إعداد التصاميم التصيلية لمشروع جسر سترة والتقاطعات الأخرى من قبل الاستشاري كوي المؤيد وكذلك إعداد وثائق المناقصات، وسوف يتم طرح مناقصة تنفيذ المشروع بعد إقرار الميزانية له.

**المشاريع المطلوب تنفيذها بطول عام ٢٠١١ وتشمل إنشاء ما يلي :**

- شارع جرداب والذي يصل شرق مدينة عيسى بشارع جابر الأحمد الصباح (شارع سترة).
- شارع ٤٢ من منطقة ميناء سلمان الصناعية إلى المنطقة الصناعية شمال سترة.
- تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح وذلك بتوفير شوارع خدمة رئيسية على جانبيه ، ويجرى حالياً مخاطبة إدارة تخطيط المدن والقرى بوزارة شؤون البلديات والزراعة لتقوم بدورها بتعيين استشاري لدراسة لتصاميم المبدئية لشوارع الخدمة المذكورة والحصول على موافقة أجهزة الخدمات المعنية تمهيداً للبدء في إعداد التصاميم الهندسية والتصيلية لها.

**KINGDOM OF BAHRAIN**  
**MINISTRY OF THE INTERIOR**  
**OFFICE OF THE MINISTER**



مملكة البحرين  
 وزارة الداخلية  
 مكتب الوزير

• كذلك فإنه وفقاً لتوصيات الدراسة المتعلقة بالتأثيرات المرورية لجسر البحرين - قطر فقد قامت الوزارة المعنية بإعداد دراسة لتأثيرات المرورية لذلك الجسر وفي هذا الإطار فقد تم تحديد أماكن إنشاء الجسور الطولية على جميع التقاطعات والتي تبدأ من تقاطع جسر البحرين - قطر مع شارع حوار عند محطة أبو جرجور وتشمل جميع التقاطعات الرئيسية على شارع حوار ، ودوار لبا ، دوار النويدرات ، مدخل قرية المعامير ، تقاطع خزانات النفط ، تقاطع شارع رقم 1 ، تقاطع المنطقة الصناعية ، تقاطع النبهه صالح وتقاطع أم الحصم ، وذلك ليتواءم مع أهميته في ربط جسر البحرين وقطر بشبكة الطرق الإستراتيجية بالمملكة.

المشاريع المطلوب تنفيذها بحلول عام ٢٠٢١ وتشمل :

- إنشاء شارع معلق على امتداد شارع الفاتح ( Elevated Highway ) .

